

البحث الخامس

بحث فردي

الإرتقاء بالنطاقات التراثية ذات القيمة

"دراسة مقارنة لسياسات الحفاظ على التراث العمراني"

المؤتمر والمعرض الدولي الثالث للحفاظ على التراث العمراني

دبي

تاريخ النشر: ديسمبر ٢٠١٢

ملخص البحث (بلغة البحث المنشور):

يعبر التراث الحضاري عن كل ما ورثه الشعوب عن الآباء والأجداد من منجزات ثقافية وحضارية اكتسبت قيمة نوعية أثبتت قيمتها وأصلتها في مقاومة قوى التغيير فصارت مرجعا بصريا أصبح كأحد ركائز الطابع المعماري والهوية للمجتمعات، فأصبح التراث عامل مشترك بين كافة الشعوب مهما اختلف عمر حضارتها. ويتعرض التراث الحضاري المعماري للعديد من المؤثرات الخارجية الإيجابية التي تعطي له القيمة، والسلبية المسببة للتلف، فكان لابد من التعامل مع تلك المؤثرات على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية من خلال فعل مزدوج يتضمن صيانة مخزون التراث وحمايته وكذلك الإستفادة من ذلك المخزون وتوظيفه كأداة فعالة في التطوير والإبداع التشكيلي والمعماري والعمراني. وتعتبر سياسة الإرتقاء سياسة التنمية الشاملة للنطاقات التراثية على كافة محاورها والتي تتمثل في منهجين أساسيين:

- ١- الحفاظ كمدخل للإرتقاء بالنطاقات التراثية.
 - ٢- إعادة استخدام التراث وتوظيفه كمحور للحفاظ ومدخل للإرتقاء.
- وتهدف الورقة البحثية إلى دراسة مقارنة لسياسات الإرتقاء والحفاظ على النطاقات التراثية في عدد من الدول ذات المخزون التراثي الحضاري وتقييم تجارب الإرتقاء بها وذلك لاستنتاج واستخلاص العوامل ذات التأثير الإيجابي والسليبي لسياسات الإرتقاء والحفاظ على النطاقات التراثية لدورها الفعال في تقييم التجارب المستقبلية المماثلة.
- فالإرتقاء بالنطاقات التراثية والحفاظ على محتواها العمراني والتاريخي يتطلب وجود هيكل أساسي من السياسات والإستراتيجيات القانونية والإدارية والمالية والإعلانية التي تضمن نجاح مشاريع الإرتقاء، كما تتطلب أيضا التعاون على المستوى الدولي للإستفادة من التجارب الناجحة والرائدة في الدول المختلفة، حيث يتضح من الدراسة البحثية الدور الفعال للتعاون الدولي في مجال الحفاظ من خلال البرامج الدولية وانعكاس الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية على تلك البرامج والسياسات في مقتضيات الحياه العصرية.
- وتعتمد الدراسة البحثية في منهجها على التكامل ما بين المنهج الإستقرائي التحليلي والمنهج التطبيقي من خلال التكامل بين ثلاثة أجزاء رئيسية بالورقة البحثية تتتابع على النحو التالي:
- الجزء الأول: التعاريف الأساسية للتراث المعماري والعمراني وإلقاء الضوء على العوامل والمشاكل التي يتعرض لها ودور الجهات الرسمية وغير الرسمية واتجاهاتها في التعامل مع التراث المعماري وتطوره لاستخلاص العوامل الرئيسية لتشكيل ملامح النطاقات التراثية.
- الجزء الثاني: عرض لأهم السياسات العامة للإرتقاء والحفاظ على المناطق التراثية.

الجزء الثالث: دراسة تحليلية مقارنة للسياسات المتبعة للحفاظ على التراث المعماري والعمراني للدول العربية وعرض ودراسة المشاريع المنفذة في مجال الحفاظ والإرتقاء بالنطاقات التراثية لهذه الدول والتي تشمل: مدينة القاهرة الفاطمية – مدينة صنعاء – مدينة فاس – جدة القديمة – مدينة القيروان.